جولة أورغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية

د.نهاد عبد الكريم احمد ألعبيدي

المقدمة

ليس من قبيل المبالغة القول إن دورة أورغواي تعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفها العالم خلال السنوات الأخيرة ، فقد تمخضت الدورة عن إنشاء منظمة دولية جديدة هي منظمة التجارة العالمية. كما أنها أسفرت عن عدد كبير من الاتفاقيات الدولية تستهدف تحرير التجارة الدولية في القطاعات المختلفة، وتضع قواعد السلوك في العلاقات التجارية بين الدول، ويمكن القول إن دورة أورغواي استكملت أحكام القانون الدولي في مجال التجارة الدولية وأتمت العمل الذي بدأ مع إنشاء" الكات " في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لذلك فقد رأى الباحث إن تكون دورة أورغواي ومدى تأثيرها على البلدان العربية موضوع هذا البحث، ولا تخفى أهمية هذا البحث فأن التجارة الدولية تعتبر من أهم القطاعات في كل البلدان العربية سواء من حيث مساهمتها في الناتج القومي أو إتاحة فرص العمالة أو توفير العملات الأجنبية وعلى هذا الأساس وضع الباحث فرضية مفادها، إن دورة أورغواي بما أنتجته من اتفاقيات دولية سوف تؤثر على البلدان العربية من حيث أنها مصدرو ومستوردة للسلع والخدمات. صحيح إن البلدان العربية لم تكن جميعا أعضاء في (الكات) وهي المنظمة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية ، ولكنها مع ذلك جزء لايتجزء من الاقتصاد العالمي وسوف تتأثر بما يحدث في هذا الاقتصاد وتؤثر فيه سواء كانت أعضاء أو لم تكن في المنظمة العالمية الجديدة.

ونظرا لحاجة البلدان العربية إلى تقليل الآثار السلبية إلى أقصى حد وأيضا إلى استغلال الفرص الجديدة في البيئة التجارية الدولية، نتيجة لجولة أورغواي، فأن الغرض من هذا البحث تتمثل في مناقشة الآثار بالنسبة لسياسات البلدان العربية، وكذلك تقديم بعض التوصيات بشأن السياسات التي تساعدها في جهودها التصحيحية خلال فترة تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

سوف يتناول هذا البحث اثر أو انعكاسات (الكات) على اقتصاديات البلدان العربية وهو يشمل الآتي: المبحث الاول: والذي يتضمن عرضا موجزا لنشأة (الكات) ومبادئها وأهدافها في المطلب الاول أما المطلب الثاني فقد تضمن كيفية الوصول الى جولة أورغواي التي بين البحث المعالم الرئيسة لنتائجها في المطلب الثالث من هذا المبحث، أما المبحث الثاني: فقد ركز من خلال مطلبين على سمات الاقتصادات العربية ومن ثم الآثار المترتبة لجولة أورغواي على هذه الاقتصادات، حيث تم دراسة بعض جوانب التجارة الخارجية للبلدان العربية بالقدر المناسب لدراسة اثر جولة اورغواي على الاقتصادات العربية، حيث ان الغرض من هذا البحث هو إبراز انعكاسات (الكات) على اقتصادات البلدان العربية وخصوصاً تجارتها الخارجية وليس دراسة تحليلية للتجارة العربية وتقييم سياستها، لذلك فهو يحلل السمات الرئيسة التي تتصف بها هذه الاقتصادات، والتي تساعد على تحديد اثر البيئة التجارية الخارجية. ثم انتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: نشأة الكات والمعالم الرئيسة لنتائج جولة أورغواي

المطلب الاول: نشأة الكات وأهدافها

كما كانت حاجة العالم، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى تأسيس الأمم المتحدة على الصعيد السياسي، وإنشاء صندوق النقد الدولي على الصعيد الاقتصادي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على الصعيد المالي، كانت أيضا حاجة العالم إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة أو (الكات) (GATT) على الصعيد التجاري، حيث تمثل هذه الأخيرة احد الأركان الثلاثة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، أما الركنان الآخران فهما صندوق النقد والبنك الدوليين. ومن المعروف إن قواعد النظام الاقتصادي العالمي وضعت قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بمقتضى اتفاقية بريتون وودز التي أنشأت صندوق النقد الدولي لكي يكون حارسا على النظام النقدي الدولي وكذلك البنك الدولي ليكون حارسا على النظام المالي الدولي، وكان المفترض إن تستكمل أركان النظام الاقتصادي العالمي بإنشاء منظمة التجارة الدولية لكي تعمل على تنمية التجارة بين البلدان الأعضاء وتضع قواعد السلوك في هذا المجال.

وفعلا انعقد مؤتمر التجارة والعمالة في هافانا – كوبا – عام ١٩٤٧ بحضور مندوبي (٥٣) دولة وذلك لمناقشة أوضاع التجارة الدولية والعمالة في ذلك الوقت ، وأسفر المؤتمر عن الميثاق المعروف بميثاق هافانا الذي حاول وضع الأساس لمنظمة التجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها. وكانت الفكرة إن يقوم الاقتصاد العالمي على هذا الثالوث الذي يتكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وبهذا تكتمل المؤسسات التي تشرف على الاقتصاد العالمي في المجالات النقدية والمالية والتجارية "غير إن هذا التصور لم يكتب له النجاح بعد إن رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هافانا نظرا لاحتوائه على بعض الأحكام التي تنادي بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية إذ لم يكن من الممكن قيامها دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل حينذاك مايقرب من نصف الناتج القومي العالمي" (النجار، ١٩٩٥ : ١٢) غير إن بعض البلدان الصناعية (ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية) رأت إن ما لايدرك كله لا يترك كله ومن ثم قررت إن تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء الذي يتعلق بالسياسة التجارية وان تضعه موضع التنفيذ، ومن هنا كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة[1] وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في تشرين الأول عام ١٩٤٧ ودخلت حيز التنفيذ في أول كانون الثاني عام ١٩٤٨ بالنسبة للأطراف المتعاقدة عليها والتي كانت (٢٣) دولة.

معنى هذا إن (الكات) اتفاقية بين العديد من الأطراف وبالتالي فأنها " لاتعتبر منظمة أو محكمة دولية تقوم بالتحكيم في مجال التجارة الدولية بين الدول الأعضاء ولكنها مجرد اتفاقية بين الدول الأعضاء يتم من خلالها عقد المفاوضات " (حشاد، ١٩٩٤: ١١) ويطلق عليها جولات لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التي تعوق سبيلها وتحريرها وخصوصا مايتعلق منها بالتعاريف الكمركية ويوجد المقر الرئيسي للكات في جنيف حيث يوجد المكتب التنفيذي.

تهدف (الكات) إلى تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء وتعمل أيضا على الوصول إلى التوظف الكامل واستغلال الموارد الاقتصادية

---

*يطلق عليها باللغة الانكليزية (General Agreement on Tariffs and Trade "GATT") أو الكات وهي اختصار للجملة السابقة حيث تم اخذ الحرف الأول من كل كلمة.

المتاحة الاستغلال الأمثل والعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التجارة على المستوى العالمي ويتم ذلك من خلال إزالة العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية ، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال المبادئ الرئيسية الثلاثة (النجار،١٩٩٥: ١٣) التي تقوم عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهي:

المبدأ الأول: هو تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود كمركية وغير كمركية، والمقصود بالقيود الكمركية هي الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة وتتجسد فيما يعرف بالتعريفة الكمركية. أما القيود غير الكمركية فهي تشمل عددا كبيرا من معوقات التجارة الدولية ومن أهمها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد وتحديد كمية العملات الأجنبية التي تستخدم في استيراد السلع المختلفة واشتراط إن يودع المستورد مقدما نسبة معينة من قيمة الإيرادات في احد البنوك العامة وغير ذلك.

المبدأ الثاني: عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation (MFN) ومعناه إن أية ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى لابد إن تنسحب تلقائيا إلى كل البلدان المتاجرة دون مطالبة بذلك. فإذا منحت إحدى البلدان الأعضاء في (الكات) تخفيضا أو إعفاءا من ضريبة كمركية على سلعة مستوردة من بلد معين فأن هذا التخفيض أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من كل البلدان الأخرى ، وبذلك تتساوى كل البلدان الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية.

المبدأ الثالث: تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر Predatory Conduct ومن ذلك تحريم إن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر اقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض. ولا يقف الأمر عند تحريم السلوك الجائر ولكن أيضا وضع قواعد السلوك للرد على مايعتبر سلوكا جائرا.

ولتحقيق أهدافها عقدت (الكات) ثمان جولات حلال الفترة (١٩٤٧-١٩٩٣) وهذه الجولات أو المفاوضات هي جولة جنيف في عام ١٩٤٧ في سويسرا وجولة انسي في فرنسا في عام ١٩٤٩ والجولة الثالثة هي جولة توركواي في انكلترا والجولة الرابعة في جنيف بسويسرا عام ١٩٥٥ وامتدت حتى عام ١٩٥٦ والجولة الخامسة في سويسرا أيضا والجولة السادسة هي جولة كيندي خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٦٧) والجولة السابعة هي جولة طوكيو خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٩) وفي عام ١٩٨٦ تم عقد جولة أورغواي وتم موافقة البلدان الأعضاء عليها في كانون الأول ١٩٩٣ وسوف نلقي الضوء على هذه الجولة باعتبارها أهم الجولات التي شهدتها (الكات) خلال مسيرتها.

(جولات الكات التفاوضية)

السنة	جولـــــــــة التفاوض	المشتركون	النتائج	خفض التعريفة
١٩٤٧	جنيف	٢٣	تعريفات	
١٩٤٩	انسي	١٣	تعريفات	

١٩٥١	توركاي	٣٨	تعريفات	%٦٣
١٩٥٦	جنيف	٢٦	تعريفات	
٦١-٦٠	ديلون	٢٦	تعريفات	
٦٧-٦٤	كنيدي	٦٢	تعريفات، مكافحة الإغراق	%٥٠
٧٩-٧٣	طوكيو	٩٩	تعريفات، إجراءات غير كمركية إطار العلاقات التجارية	%٣٣
٩٣-٨٦	أورغواي	١٢٥	تعريفات، إجراءات غير كمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، تنفيذ نظام الكات	%٤٠

المصدر (سياد، ١٩٩٥: ٣٣)

المطلب الثاني: الطريق إلى جولة أورغواي:

كان من المفترض إن تبدأ جولة أورغواي في عام ١٩٨٢ ولكن نظرا للظروف الاقتصادية الغير مواتية التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ عقد السبعينات والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينات أدت إلى تأخرها لمدة أربع سنوات. وكانت من بين تلك الظروف انهيار نظام برتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار العائمة. وصاحب ذلك ارتفاع شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وخصوصا الدولار والين الياباني والمارك الألماني وارتفاع كبير في أسعار الفائدة الدولية ثم تفجرت مشكلة المديونية سنة ١٩٨٢ (عندما تعثرت المكسيك في سداد ديونها) وانتشرت موجة الركود التضخمي Stagflation (وهي حالة تتميز بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة في آن واحد وبالتالي انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي).

أدت هذه المشاكل الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع أصوات المنادين بالحماية التجارية وخصوصا في البلدان المتقدمة، لأن البيئة لم تكن صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية، وانعكس ذلك في انتشار موجة من الحماية الكمركية في البلدان الصناعية وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية. وأصبحت تلك الموجة التي ظهرت واستفحلت خلال عقد الثمانينات معروفة في الأدبيات الاقتصادية بما يسمى الحمائية الجديدة، وهي تسير في خط مضاد تماما لحركة التحرير التي عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينات. وكان من أهم العوامل التي ساعدت على تآكل النظام التجاري العالمي وتراجع حرية التجارة هو ماطرأ من تغير على الأهمية الاقتصادية النسبية لليابان وبلدان شرق آسيا في علاقتها مع البلدان الصناعية الأخرى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. فقد شهد عقد السبعينات والثمانينات تعاظم الأهمية النسبية لليابان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تفوق الصناعة اليابانية في كل أسواق العالم بما في ذلك سوق الولايات المتحدة نفسه، ولم يكن الأمر أحسن حالا في علاقة أمريكا ببلدان الحافة الآسيوية أو مايسمى النمور الأربعة وهي كوريا الجنوبية و هونك كونغ وتايوان وسنغافورة، ويصدق ذلك على بلدان المجموعة الأوربية من حيث تراجع قدرتها التنافسية في مواجهة المد القادم من اليابان والنمور الأربعة.

كانت هذه هي البيئة التي نبتت فيها الحمائية الجديدة في بعض البلدان الصناعية ضد صادرات البلدان وبلدان شرق آسيا وبعض البلدان النامية الأخرى. وبدلا من اللجوء إلى القيود الكمركية وغير الكمركية التي تعتبر منافية لاتفاقية (الكات) والتي قد تؤدي أيضا إلى فتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات الدخول في حرب تجارية ليس فقط مع اليابان وبلدان شرق آسيا ولكن أيضا مع بلدان المجموعة الأوربية ، لجأت الولايات المتحدة إلى حماية صناعتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود تسمى القيود أو الإجراءات الرمادية (النجار، ١٩٩٥: ٢٣) وهي على ثلاثة أنواع. النوع الأول هو التقييد الاختياري

للصادرات وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة في اتفاق مع اليابان على إن تلتزم هذه الأخيرة بألا تزيد صادراتها إلى السوق الأمريكية عن حجم أو عدد محدود من الوحدات . وطبقت هذه الطريقة بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات وأجهزة الراديو والتلفزيون وغير ذلك من الأجهزة الالكترونية . وسارت بعض بلدان السوق الأوربية على نفس الطريقة. النوع الثاني هو التوسع الاختياري في الواردات وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة في اتفاق مع اليابان على إن تتوسع هذه الأخيرة في وارداتها من الولايات المتحدة من سلع مثل الأرز واللحوم وحبوب الصويا وبعض وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية. النوع الثالث هو ترتيبات التسويق المنظم وطبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلدان شرق آسيا من السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري وذلك حين لاتقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، ومن ثم تلجأ إلى فرض قيود كمركية غير كمركية على الواردات استنادا إلى مايسمى الشرط الوقائي في اتفاقية (الكات).

ورغم إن الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوربية نجحت إلى حد كبير في احتواء المنافسة من اليابان وبلدان شرق آسيا عن طريق الإجراءات الرمادية إلا انه بات واضحا إن مثل تلك الإجراءات لايمكن إن تزيد على إن تكون حلا مؤقتا لمشكلات التجارة الدولية. ومهما حاولت الولايات المتحدة وغيرها إضفاء صفة المشروعية على الحمائية الجديدة فان مخالفتها لروح ونصوص اتفاقية (الكات) لم تعد خافية ، فهي تناقض مبدأ حرية التجارة، ومبدأ عدم التمييز وبات واضحا كذلك إن مثل السياسة لابد إن تفضي عاجلا أم آجلا إلى حرب تجارية حيث تنتشر النزعة الحمائية في كل بلدان العالم وهذا يهدد النظام التجاري الدولي ويقفل الباب أمام نمو التجارة الدولية بكل مايعنيه ذلك من احتمالات حدوث موجة كسادية عارمة تدفع الاقتصاد العالمي نحو أزمة قد لاتقل في حدتها عن الازمة العالمية الكبرى التي حدثت في أوائل الثلاثينات.

ومن هنا كان التفكير في جولة جديدة تبعث الحياة من جديد في النظام التجاري الدولي وتوقف التآكل الذي بدأ يصيب المبادئ التي قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتعكس التغيرات العميقة التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد جاءت جولة أورغواي استجابة إلى تلك الاعتبارات.

المطلب الثالث: المعالم الرئيسية لنتائج جولة أورغواي

انشأ الإعلان الذي اعتمد في ٢٠ أيلول ١٩٨٦ في بونتاديل أستا بأورغواي برنامجا من عدة أجزاء يشتمل على المبادئ العامة والتجميد والتخفيض وتجارة السلع والخدمات وانتهت المفاوضات في ١٥ كانون الأول ١٩٩٣ ، واعتمدت نتائجها رسميا من جانب الدول المشتركة في جولة أورغواي في مدينة مراكش بالمغرب في ١٥ نيسان ١٩٩٤، ودخلت اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ١٩٩٥ ، وبحلول هذا التاريخ كان حوالي ١٠٠ طرف متعاقد في (الكات) قد أتم عملية التصديق على الاتفاقية التي غطت كل جوانب الحياة الاقتصادية تقريبا ، فتعريف التجارة أتى يشمل كل تبادل أو انتقال عبر الحدود سواء كان اختراعا أو علامة تجارية أو حقوقا فكرية أو خدمات مالية ومصرفية أو قانونية أو محاسبية أو تأمين بقدر ما يشمل السلع والمنتوجات.

ومن أهم الموضوعات التي تم مناقشتها في جولة أورغواي وتم التوصل فيها إلى نتائج (هاريسون،١٩٩٥: ٣٦) هي ماسنستعرضه الآن بإيجاز كبير:

١) النفاذ إلى الأسواق: ويعني (صندوق النقد العربي،١٩٩٦: ١) التفاوض بشأن تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بشأن بعض السلع من خلال إلغاء أو تقليل القيود الكمركية وغير الكمركية وذلك إعمالا بمبدأ تحرير التجارة من العوائق الكمركية بحيث تصل

فرص الوصول إلى الأسواق الدولية بنسبة ٨٥% من حجم التجارة الدولية بحلول كانون الثاني ١٩٩٩.

وفي هذا المجال أسفرت جولة أورغواي عن جداول تنازلات كمركية تلتزم كافة الدول بتطبيقها مع معاملة خاصة بالبلدان النامية في الاتفاقات، فعلى صعيد الكمارك مثلا، التزمت البلدان الصناعية الكبرى بنسب تخفيضات كمركية على وارداتها من السلع الصناعية مابين ٢٠%- ٦٢% ويتم تنفيذ هذه التخفيضات على مدى (٤) سنوات بالنسبة للبلدان المتقدمة و(١٠) سنوات بالنسبة لغالبية البلدان النامية، أما فيما يختص بالدول الأقل نمواً[٢] فليس هناك مايلزمها بتخفيض الكمارك.

أ) الزراعة : تناولت اتفاقية تحرير تجارة السلع الزراعية الالتزامات في المجالات الآتية (جولدين وخيرالله،١٩٩٥: ١٥١) :

- بالنسبة لدخول الأسواق فقد حلت التعرفة الكمركية محل كافة القيود غير الكمركية.

- تخفيض قيمة وكمية الدعم المباشر للصادرات من السلع الزراعية بنسبة ٢٤% للقيمة و ١٤% للكمية على مدى (١٠) سنوات.

- فتح الأسواق أمام الواردات التي كانت خاضعة لقيود غير كمركية بما لايقل عن ٣% تزداد إلى ٥% عام ٢٠٠٠.

- التزامات الدعم الداخلي في تخفيض متوسط قيمة الدعم للإنتاج الذي كانت تمنحه هذه الدول بنسبة ١٣.٣% على مدى (١٠) سنوات.

أما البلدان النامية فتمنح معاملة تفضيلية بالنسبة لنسب تخفيض اقل والتطبيق الزمني لفترة أطول وباحتمال زيادة الأسعار يكون التعويض بشكل معونات غذائية ومشتريات ميسرة وقروض.

ب) المنسوجات: تنص اتفاقية جولة أورغواي أيضا على الإلغاء التدريجي للقيود على الملابس والمنسوجات، وبصورة خاصة فأن التدابير غير الكمركية (ومنها اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف) يجب إن تلغى خلال فترة عشر سنوات، كما يجب إلغاء القيود على المنتجات التي تمثل من حيث الحجم (على أساس سنة ١٩٩٠) نسبة لاتقل عن ١٦% من البنود التي يشملها اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف (كرماني وشاندا،١٩٩٥: ١٩٨) وذلك عند وضع الاتفاق الخاص بالمنسوجات موضع التنفيذ . وهناك ثلاث مراحل إضافية ستصبح نافذة في بدء السنتين الرابعة والثامنة وفي نهاية السنة العاشرة وفقا للنسب الآتية : (شابرييه واخرون،١٩٩٥: ٦٦)

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
١	١٩٩٥/١/١	%١٦
٢	١٩٩٨/١/١	%١٧
٣	٢٠٠٢/١/١	%١٨
٤	٢٠٠٥/١/١	%٤٩

[٢] الدول التي يقل فيها إجمالي الناتج القومي للفرد سنويا عن ١٠٠٠ دولار.

٢) الاتفاقيات المؤسسة: لقد صيغت القواعد التي تعمل (الكات) في إطارها عند توقيع اتفاقية (الكات) في عام ١٩٤٧، ولكن التغيرات الهائلة التي شهدتها التجارة الدولية والمشاكل التي تعرضت لها جعلت من الضروري تعديل بعض القواعد لتناسب وضع التجارة العالمية والظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وقد أدى ذلك إلى تحديث بعض القواعد في جولة أورغواي، وقد شمل الاتفاق القواعد المتعلقة بمكافحة الإغراق ، الوقاية، الدعم، قواعد المنشأ، الفحص قبل الشحن، العوائق الفنية للتجارة، المعايير الصحية، التقييم الكمركي، رخص الاستيراد، ومواد الكات. وقد تضمنت جولة أورغواي عدد من التعديلات أهمها المتعلقة بالدعم والوقاية والإغراق.

أ) الدعم: تدعو الاتفاقية إلى تجنب الدول دعم السلع المصدرة حتى تصبح الكفاءة أساس المنافسة في السوق مع تحديد السلع التي لايجوز دعمها، وتحديد أسلوب حسم المنازعات برسوم تعويضية تفرضها البلدان الأخرى في حالة إلحاق الضرر بها من جراء الدعم، ويعطي الاتفاق الدول الأقل نموا الحق في منح دعم للتصدير دون التعرض للرسوم التعويضية.

الوقاية: يحق للدول اتخاذ إجراءات وقاية لحماية صناعة محلية من زيادة غير متوقعة في الواردات من أي سلعة مما يسبب ضررا بالغا للصناعة الوطنية. وتتخذ الدول المتضررة إجراءات وقاية بعدة أشكال:

- فرض حصته على السلعة المستوردة.
- فرض رسوم إضافية على السلعة المستوردة.
- سحب الالتزام بتنازلات كمركية على هذه السلعة مع التعويض .

ويمكن تطبيق إجراءات الوقاية لفترة ٤ سنوات ويمكن مدها ٨ سنوات في حالة استمرار ثبوت ضرر للصناعة المحلية، وقد أجازت الاتفاقية للبلدان النامية مد فترة تطبيق الإجراءات الوقائية لمدة عامين بأكثر من المدد المعتادة.

ج) الإغراق: انتهت جولة طوكيو، بالتوصل إلى اتفاق لمكافحة الإغراق، واتت جولة أورغواي لتحدد المقاييس الواجب اعتمادها مع توضيح وتفسير أحكام الاتفاق وإدانة الدولة المتسببة في إضرار الدولة المستوردة. وقد نصت على ضرورة إنهاء أي قضية إغراق فورا، " إذا ثبت إن هامش تخفيض سعر السلعة المصدرة يقل عن ٢% من سعر التصدير، أو إذا كان حجم واردات الدولة المتضررة من السلعة تقل عن ٣% من إجمالي وارداتها من بلد منشئها " (النمر، ١٩٩٦: ٧٠) وقد أعطت الاتفاقية البلدان النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الإغراق نظرا لظروفها الاقتصادية.

٣) الاتفاقات في الموضوعات الجديدة:

أ) اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة: ويقضي الاتفاق على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارية الأجنبية ومنع القيود الكمية، مع القضاء على التشوهات التي تؤثر على الاستثمار وتتعارض مع (الكات)، كالقيود مثلا في (i) منح نسبة من الإنتاج إلى السوق المحلي أو (ii) فرض نسبة محددة على المنشات من المكون المحلي في المنتج النهائي، (iii) الالتزام بالتوازن بين الصادرات والواردات، أي تحديد حجم أو قيمة الواردات بما يتناسب مع حجم و قيمة الصادرات. وتمنح الاتفاقية سنتين للبلدان المتقدمة و(٥) سنوات للدول الآخذة في النمو و(٧) سنوات للبلدان النامية لمواءمة أوضاعها مع متطلبات (الكات)، كما نصت على تشكيل لجنة للإشراف على تطبيق هذه الالزامات.

ب) حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة: وضع الآن لأول مرة حد أدنى من المعايير لحماية براءات الاختراع ولحفظ حقوق الإبداع والتأليف فتتضمن مجالات المنتجات الغذائية والأدوية والكيمياويات مما يرتب بعض الأعباء الإضافية على الصناعة، وتشمل حقوق المؤلف والناشر بما في ذلك أعمال الكومبيوتر، والبلد الذي لايكفل هذه الحماية يمكن إن تفرض عليه عقوبات كمركية بطريقة مناسبة.

وتم الاتفاق على إن يبدأ العمل بحماية حقوق الملكية الفكرية بعد مرور سنة من إنشاء منظمة التجارة العالمية، أما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي في مرحلة التحول الاقتصادي Transition Economies فانه قد سمح لها أن تبدأ التطبيق بعد خمس سنوات من إنشاء المنظمة.

ج) التجارة في الخدمات، الاتفاقية العامة لتبادل الخدمات (GATS): وهذا هو أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدواية في الخدمات، وتعتبر قواعد ولوائح اتفاقية الخدمات اقل صرامة من قواعد ولوائح الاتفاقية العامة للسلع حيث أنها تسمح للبلدان الأعضاء ببعض الاستثناءات والتحلل من بعض الالتزامات والحق في إقامة تجمعات اقتصادية في مجال الخدمات. ومع تضمن الاتفاقية مجموعة من الالتزامات المبدئية العامة، من بينها الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وغيرها، هناك مجموعة من الالتزامات تحددها كل دولة من الدول المشاركة في الاتفاق تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات في مجالات معينة وتعالج موضوعات محددة في بعض قطاع الخدمات، وقد استكملت المفاوضات خلال عام ١٩٩٥ ببعض القطاعات الخدمية أهمها خدمات الاتصالات وانتقال الأيدي العاملة والخدمات المالية، فمثلا على صعيد هذه الأخيرة (الهندي،١٩٩٤: ٢٧) أكد الاتفاق على سرية المعلومات المالية، كما اشترط الاتفاق على كل دولة عضو متقدمة اقتصاديا إنشاء نقطة اتصال معلوماتية خلال مهلة عامين من دخولها الفعلي إلى الاتفاق كما أقر الاتفاق مبدأ فرض بعض التقييدات المالية في حال تعرض احد البلدان الأعضاء لأزمات مزمنة في ميزان مدفوعاته تهدد مستقبله الاقتصادي ..... الخ من الإجراءات التي تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات المالية [٣] وتطويرها على المستوى العالمي وعلى المستوى الوطني للبلدان الأعضاء في (الكات).

٤) إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO من اجل تدعيم البنية المؤسسية: حيث أن تأسيس هذه المنظمة سيمكن النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد من العمل بموجب تعهد واحد (بمعنى إن كل النصوص وما يدخل عليها من تعديلات تخضع لموافقة جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية). كما إن إدماج (زروق،١٩٩٥: ١١٣) كافة الإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات والمشمولة بالاتفاقيات الفردية (السلع، الخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية) في نظام واحد يعمل تحت إشراف (جهاز تسوية المنازعات)، سوف يقلل من اللجوء إلى أسلوب الخيار بين مختلف الإجراءات الخاصة بتسوية المنازعات في الاتفاقيات الفردية، ويجبر البلدان بالتالي على الامتثال لمجموعة واحدة من الأحكام.

وقد كلفت منظمة التجارة العالمية بخمس مهام محددة هي:

- تسهيل تنفيذ النتائج المتحققة في جولة أورغواي.

---

[٣] الخدمات المالية من منظور الاتفاق تشمل على كافة الخدمات ذات الطبيعة المالية والتي يتم إنتاجها والتداول بها من قبل منتجيها أو المتاجرين بها في البلدان الأعضاء . وهذا يعني خدمات التأمين وإعادة التأمين ، التوسط مثل السمسرة والوكالة والاستشارات ..... الخ ، وكذلك الخدمات المصرفية والمجالات المالية الأخرى مثل قبول الودائع ، الإقراض ، الإيجار المالي ، خدمات المدفوعات والتحويلات النقدية ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، خدمات المقاصة والتسوية للموجودات المالية ..... الخ ، ويستبعد الاتفاق من هذه الخدمات كافة نشاطات المصارف المركزية أو السلطات النقدية في سياق ممارستها لأعمالها وتنفيذها لأهدافها .

- تقديم محفل للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإطار لتنفيذ نتائجها .
- إدارة إجراءات تسوية المنازعات .
- إدارة آلية استعراض السياسة التجارية .
- التعاون مع مجموعة وكالات صندوق النقد والبنك الدوليين .

منـــظمة التجـــــارة العـــــــالمية

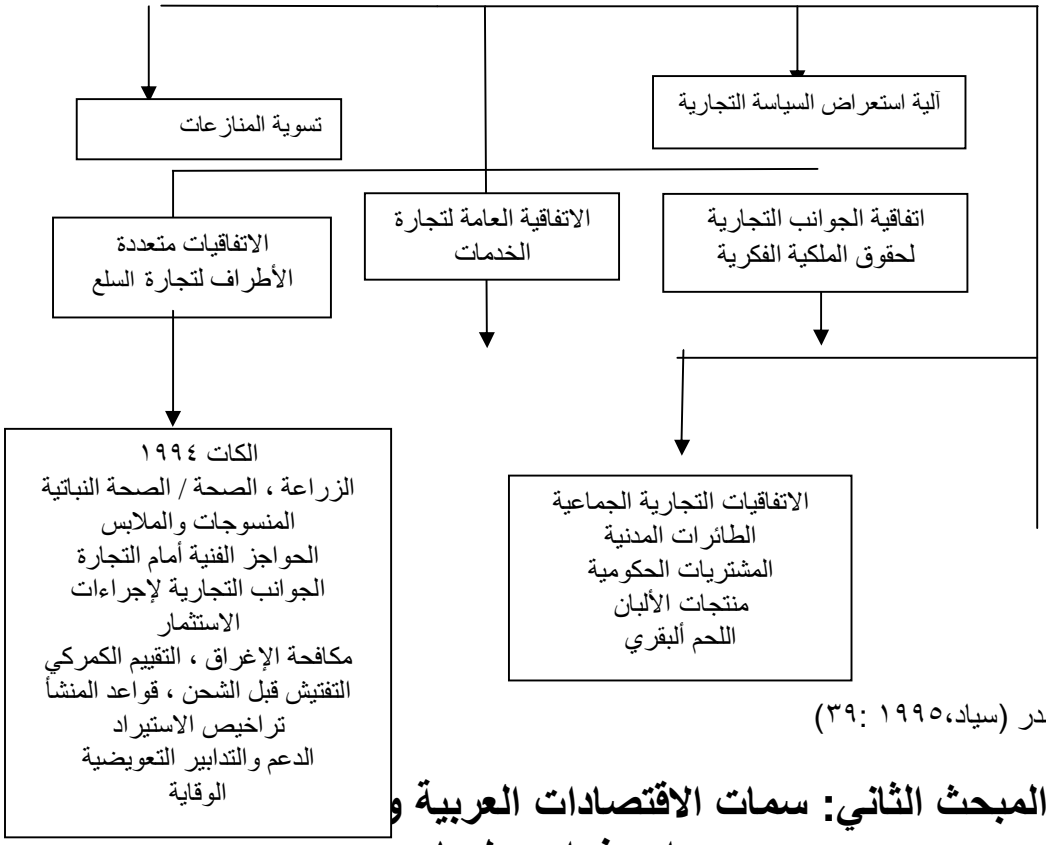

المصدر (سياد،١٩٩٥ :٣٩)

المبحث الثاني: سمات الاقتصادات العربية و اورغواي عليها

المطلب الاول: سمات الاقتصادات العربية

إن مناقشة العناصر الرئيسية لاتفاقيات جولة أورغواي، كما تمت في المبحث السابق من هذا البحث، تشير إلى إن أثرها في الاقتصاديات العربية سيتوقف على مجموعتين من العناصر المترابطة:

أولا: انفتاح هذه الاقتصاديات والسمات العامة للتجارة في السلع والخدمات.

ثانيا: حساسيتها تجاه بعض ملامح هذه الاتفاقيات، بما في ذلك التغييرات في الافضليات التجارية والتعرض للتغيرات في معدلات التبادل التجاري.

تختلف درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بالنسبة للبلدان العربية من بلد إلى آخر، ولكن يمكن القول إن درجة انفتاح اقتصاديات البلدان العربية مجتمعة على العالم الخارجي تعتبر كبيرة، وقد ازدادت خلال السنوات الأخيرة، وبصورة خاصة زادت القيمة المطلقة (صندوق النقد الدولي،اعداد مختلفة) لما تصدره وتستورده المنطقة من سلع من اقل من ٤٠% في سنة ١٩٧٠ إلى حوالي ٥٠% في أوائل التسعينات. أي إن المكون الرئيسي لانفتاح اقتصاديات البلدان العربية على العالم الخارجي يتمثل في التجارة الخارجية التي تمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال كانت نسبة صادرات البلدان

العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٣.٦% في عام ١٩٨٠ ونسبة الواردات ٢٥.٥% في نفس العام وبالتالي فقد بلغت نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٩.١% وبلغت نسبة الصادرات ٢٨.٨% في عام ١٩٩٢ ونسبة الواردات ٢٨% وقد أدى ذلك إلى تراجع نسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات +الواردات) إلى الناتج المحلي إلى ٥٦.٨% في عام ١٩٩٢، وعلى وجه الخصوص فان نسبة التجارة السلعية إلى إجمالي الناتج المحلي هي أعلى نسبة في البحرين ولبنان(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا،١٩٩٦: ٢١ و٢٢) ، فكانت في عام ١٩٩٥ مثلا ١٨٠.٩% و١٦٤% على التوالي وبالأسعار الجارية وأدنى نسبة في سوريا ومصر ٦٥.٦% و٦٥.٣% على التوالي.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في عام ١٩٩٢ مقارنة بمثيلاتها في عام ١٩٨٠، إلا إن هذه النسب تعبر عن درجة انفتاح اقتصادي عالية على العالم الخارجي، وهذا يعني إن اقتصاديات العالم العربي تتأثر تأثرا مباشرا بظروف الاقتصاد العالمي وخصوصا في العقدين الماضيين، وللتدليل على ذلك فأن قيم الصادرات قد انخفضت من ٢٣٥.٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٧٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ وارتفعت إلى ١٣٤.٥ مليار دولار عام ١٩٩٢. ويرجع هذا التقلب الحاد في قيم الصادرات بالدرجة الأولى إلى عوامل خارجية تمثلت في تقلب أسعار الصادرات الرئيسية للبلدان العربية مثل أسعار البترول في السوق الدولية، وكذلك تأثرها بالسياسات التجارية للشركاء الرئيسيين والتي أخذت منهجا حمائيا في أواخر السبعينات وعقد الثمانينات، وكذلك تأثرت التجارة الخارجية للبلدان العربية بتغييرات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية وهي عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين. ومن المنطقي انه إذا كانت اقتصاديات البلدان العربية وتجارتها الخارجية قد تأثرت تأثرا مباشرا بالتطورات الاقتصادية الدولية فيما مضى، فإنها سوف تتأثر بها أيضا في المستقبل والذي يحمل في طياته تغيرات جوهرية في إطار التجارة الدولية بعد اتفاق البلدان الأعضاء في (الكات) على نتائج جولة أورغواي ومولد منظمة التجارة العالمية.

كما إن هناك فروق هامة بالنسبة للاقتصادات العربية في الاعتماد على الأسواق الخارجية، فهناك بلدان عربية عديدة تعتمد بشكل كثيف على أسواق البلدان الصناعية، التي تحصل على أكثر من ثلاثة أرباع صادرات هذه البلدان في بعض الحالات مثل الجزائر، ليبيا، تونس، عمان .....الخ، وبالنسبة للهيكل السلعي للصادرات فالمنطقة تعتمد على منتجات النفط حيث تمثل هذه الأخيرة أكثر من ٦٠% من مجموع صادرات المنطقة (مع أعلى المستويات في الكويت وليبيا والسعودية وأدناها في الأردن وموريتانيا) . ومن جهة أخرى من المهم إن نلاحظ في ميدان الاستيراد اعتماد البلدان العربية على المواد الغذائية المستوردة، فالإنتاج في البلدان الواقعة في منطقة الخليج والمغرب العربي قد غطى حوالي ٧٥% من طلبها المحلي في عام ١٩٩٠ وقد سجلت السلع الأساسية (القمح والرز والسكر والألبان) أدنى نسبة لتغطية الإنتاج للطلب المحلي . وفي سنة ١٩٩٠ بلغ متوسط نسب التغطية في البلدان العربية الأخرى ٨٦% لكنها سجلت ارتفاعا في الاعتماد على الاستيراد منذ سنة ١٩٨٥ [٤] على عكس بلدان منطقتي الخليج والمغرب العربي.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة لجولة أورغواي على الاقتصادات العربية

أمام تحرير التجارة العالمية هل نبدي التفاؤل لهذا الحدث ونستقبله بارتياح كبير ونطمئن لنتائجه في إن الجميع سيستفيد، البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء، كما كتب

[٤] هذه المعلومات مستقاة من حسابات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتعلقة باستخدام المواد التموينية وهي تشمل البلدان غير العربية التالية : إيران (المصنفة في مجموعة بلدان الخليج) وقبرص و(إسرائيل) ومالطا وتركيا (المصنفة في مجموعة بلدان البحر الأبيض المتوسط) .

(جون ريدوود) وزير الدولة البريطانية لمنطقة ويلز بحيث (ينفتح الباب أمام البلدان النامية لكي تقرر بنفسها ما إذا كانت ترغب في اجتذاب الاستثمارات الخارجية وتسعى إلى تحقيق البحبوحة لشعوبها أم لا) أم تنتابنا خشية ومخاوف المفكر الاقتصادي الأمريكي (هيرمان دالي) الذي استقال من البنك الدولي بعد ست سنوات من العمل فيه، في رسالة مفتوحة وجهها إلى المدير التنفيذي الجديد للبنك (جيمس وولفينسون) يحذر من إن ((عولمة الاقتصاد عن طريق محو الحدود الاقتصادية الوطنية بواسطة حرية التجارة وحرية حركة رأس المال والهجرة غير المنضبطة يفتك بوحدة المجتمع وقدرته الأساسية على حمل أي سياسة للصالح العام، وتأثيرها هذا لايقتصر على السياسات الوطنية ذات الأهداف المحلية ، بل يمتد أيضا إلى الاتفاقات الدولية)) (النمر،١٩٩٦: ٧٣)

إن أي تقويم للآثار المترتبة على جولة أورغواي على الاقتصادات العربية يتطلب مركز دراسات وخبراء وباحثين في المجالات المختلفة ، ولكن يمكن القول بأن الاتفاقية تخدم بشكل رئيسي الاقتصادات التصديرية في حين إن الاقتصادات العربية عموما تعتمد على الاستيراد (باستثناء صادراتها للنفط وهذه لاتخضع للاتفاقية). وهذا يعني انه من المحتمل إن تؤدي جولة أورغواي إلى تحمل المنطقة خسائر جمة، ولكن في نفس الوقت يجب الاعتراف بوجود آثار ايجابية لايمكن التحدث عنها قبل اتخاذ إجراءات من قبل البلدان العربية فرادى ومجتمعة من اجل تحقيق الفائدة المرجوة من هذه الاتفاقية كالإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة، والتعاون الاقتصادي العربي بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة عربية لأن منظمة التجارة العالمية لاتعترف بالترتيبات الإقليمية للتجارة إلا إذا كان هدفها النهائي إنشاء منطقة تجارة حرة.

<u>الآثار السلبية</u> : يمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي :-

١) سوف تؤدي الاتفاقية إلى ارتفاع أسعار الاستيرادات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف وذلك لأن الدعم الحكومي الزراعي سوف ينخفض في البلدان الصناعية، وهذا يعني امتصاص جزء كبير من إيرادات البلدان العربية، وخاصة إن معظمها مستوردة صافية للسلع الغذائية الرئيسية (المركز الاسلامي لتنمية التجارة،١٩٩٥: ٥) حيث تستورد ماقيمته ٢١ مليار دولار سنويا من المواد الغذائية (باستثناء المغرب وتونس وكذلك السودان سلة الغذاء العربي إذا ماحسن استغلال مواردها بالشكل الأمثل، وهذا مما يزيد من الاختلال في الموازين التجارية والزراعية العربية وبالتالي في موازين المدفوعات (ابراهيم،١٩٩٤: ٥١) ، وينوه المراقبون إلى إن موقف البلدان العربية ربما يزداد حرجا وذلك في حالة تزامن الارتفاع في أسعار الغذاء مع انخفاض في أسعار صادرات هذه الدول.

٢) إن تأثير الاتفاقية على القطاع الصناعي العربي سيكون سلبيا ، حيث إن رفع الحماية وفتح الأسواق دون ضوابط وقيود على السلع المستوردة سيؤثر على قدرة المنتجات المحلية على المنافسة، وجعل الأسواق العربية سوقا للمنتجات الأجنبية بحجة الجودة والتقدم، وقد لا تستطيع الاتفاقية إيقاف سوء استخدام قوانين مكافحة الإغراق التي تستخدمها البلدان الصناعية لحماية صناعاتها (الدجاني، ١٩٩٦: ٣٢)

٣) إن فرض مستويات مرتفعة من الحماية لحقوق الملكية الفكرية قد تؤدي إلى قيام سلطات احتكارية ينجم عنها ارتفاع سعر المنتجات مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربي، بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي من قبل البلدان

الأعضاء في (الكات) (الأعضاء من البلدان غير العربية) (لدجاني، ١٩٩٥: ٢٥) ، كما إن هذه الاتفاقية في هذا المجال ستؤدي إلى عرقلة نقل التكنولوجيا إلى البلدان العربية.

٤) ستعاني البلدان العربية عموما من (الجميلي، ١٩٩٦: ٢٤) ارتفاع تكاليف برامج التنمية، حيث يترتب على حماية حقوق الملكية الفكرية ارتفاع التكاليف المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر .....الخ وكل هذه النفقات ستعني ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي نظرا لارتفاع أسعار المدخلات، كما إن ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي العربي نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء سيؤدي إلى ارتفاع الأجور الزراعية والمدخلات الأخرى مما يعني ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأجنبية، وهكذا تزداد تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي العربية مما يشكل عبئا على تكاليف برامج التنمية العربية.

٥) لن تستفيد البلدان العربية كثيرا من تحرير قطاع الخدمات لأنها مستوردة صافية وتعاني من عجز في ميزانها، كما إن ضعف البنية الإنتاجية للقطاع الخدمي في البلدان العربية واعتماد تجارتها الخدمية على منتجات كثيفة العمالة فان قدرتها التنافسية ستكون محدودة في الأسواق العربية المحلية أو في الأسواق الدولية. سواء كانت خدمات المكاتب الاستشارية أو السياحية، الاتصالات والنقل، المحاسبة والبنوك والتأمين، فعلى سبيل المثال إن اتفاق (الكات) الخاص بالخدمات المالية قد يؤدي إلى مواجهة المؤسسات المصرفية والمالية العربية لوحدات مصرفية ومالية عملاقة تناهز أرقام الميزانية العمومية لواحدة منها مجموع الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي العربي بكامله، كما تفوق هذه الأرقام الدخل القومي لعدة دول عربية مجتمعة، هذا إلى جانب التأثيرات السلبية التي تفرزها نشاطات تلك المؤسسات الأجنبية في سياق ممارستها لأعمالها والتي تجئ أهدافها لتصب في خدمة أهداف مؤسساتها الأم فقد يكون أثرها السلبي هذا على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات النقدية العربية، فقد تكون السياسات المرسومة من قبل هذه المؤسسات توسعية Expansionary الأمر الذي قد لايتماشى مع أهداف السياسات الوطنية وبالتالي تصبح أداة لإنتاج المزيد من التضخم وعرقلة التنمية المنشودة والعكس صحيح. (الهندي،١٩٩٤: ٢٨-٣٢)

٦) من المتوقع إن تواجه الصادرات العربية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة منافسة شديدة في السوق الدولية خاصة من بلدان الشرق الأقصى وهذا يؤثر على الموازين التجارية العربية مالم يتم تطوير أساليب الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية.

<u>الآثار الايجابية</u> : على الرغم من الآثار السلبية للكات على الاقتصاد العربي والتي تلقي ظلالا قاتمة على مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء اتفاقية الكات في المجالات الاقتصادية المختلفة إلا إننا نعتقد إن هناك العديد من المزايا التي سوف تنعكس ايجابيا على اقتصاديات البلدان العربية ، ويمكن تخليص تلك المزايا فيما يلي :

١) إن إلغاء الدعم في البلدان الصناعية سوف يؤدي إلى تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي العربي ويرجع السبب في ذلك إلى إن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سوف يقلل من حجم المعروض منها من البلدان الصناعية، وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك المنتجات في البلدان العربية، وعند ذلك سوف تزيد هذه الأخيرة من إنتاجها الزراعي ليحل محل المحاصيل والمنتجات الزراعية المستوردة، خصوصا إن الموارد الطبيعية والبشرية

المتاحة للبلدان العربية في مجال الزراعة تعتبر متاحة بدرجة كبيرة في بعض البلدان العربية (مصر، المغرب، سوريا، وتونس) ورغم إن برامج الإصلاح في القطاع الزراعي العربي (والذي من المفترض إن تقوم بها البلدان العربية بعد ارتفاع أسعار الغذاء) وقد تكون مكلفة في المدى القصير ولكن سوف تحقق نتائج ايجابية في المدى الطويل بحيث يؤدي إلى خفض الاستيرادات من المواد الغذائية(حشاد،١٩٩٤: ٩٩)

٢) يؤدي خفض التعريفات الكمركية وإزالة الحواجز الكمركية وخاصة على المنتجات الصناعية وتحرير التجارة في مجال الاستثمار المتعلق بالتجارة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في بعض البلدان العربية، ومن ثم تنمية بعض قطاعاتها الاقتصادية وخصوصا قطاع الصناعة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي لدى المستثمرين الأجانب.

٣) أعطت الاتفاقية مزايا تفضيلية (استثناءات) في معظم مجالات التجارة التي تمت مناقشتها في جولة أورغواي إلى البلدان العربية، وبوسعها إن تستفيد من هذه الاستثناءات، والتي تمنحها مهلة زمنية كافية لتوفيق أوضاعها التنظيمية والمؤسسية والفنية قبل شمولها بأحكام هذه الاتفاقية.

٤) عند انضمام البلدان العربية غير المنضمة حاليا إلى عضوية الكات[٥]، فإنها سوف تستفيد في مجال تجارتها الدولية من خلال معاملتها معاملة الدول الأولى بالرعاية، حيث يمكن إلغاء القيود التجارية وخصوصا القيود الكمية المفروضة على البلدان غير الأعضاء في (الكات) مما يعزز فرص وصول صادرات البلدان العربية إلى أسواق البلدان الأعضاء في (الكات).

٥) يمكن للبلدان العربية إن تنتفع من جراء تحرير تجارة الخدمات المالية على المستوى العالمي، من حيث زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية نتيجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض وكذلك القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية حيث إن المؤسسات المالية العربية سوف تصبح أكثر تحررا (Deregulated) وتكاملا (Globalized) في ظل اتفاق (الكات) وسيؤهلها لامتلاك قدرة اكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق، هذا بالإضافة إلى تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولي وتمتين القواعد الرأسمالية، كما سيساعد اتفاق (الكات) الخاص بالخدمات المالية المتضمن عدم التمييز في المعاملة بين البلدان الأعضاء على تدعيم التواجد المالي العربي في الخارج ووضع حد لسياسات التمييز والإجحاف، فضلا عن إن اتفاق (الكات) سينتج عنه فكرة إنشاء نقاط تجارة كوحدات معلوماتية والتي من المتوقع إن يكون لها آثار ايجابية على نمو وتطور المؤسسات المالية والتجارية العربية (الهندي،١٩٩٤: ٢٨-٣٠)

وأخيرا، وبعد إن استعرضنا للتو وجهة نظر متفائلة إلى حد كبير، يمكن القول انه مع ذلك ستكون مدى استفادة البلدان العربية من (الكات) معتمدة على درجة النجاح في تبني وتنفيذ سياسات اقتصادية تتأقلم مع الوضع الاقتصادي العالمي الجديد عند البدء في تنفيذ اتفاقية

[٥] البلدان العربية المنضمة حاليا إلى (الكات) هي : مصر ، الكويت ، المغرب ، تونس ، الجزائر ، الإمارات ، قطر والبحرين .

أورغواي بحيث تراعي تلك السياسات الاستفادة القصوى من المزايا التي سوف يحققها الاتفاق ومحاولة تجنب السلبيات التي سوف تنتج عنها.

الاستنتـــاجـــات والتـــوصيـــات:

الاستنتـــاجـــات : كان انتهاء جولة أورغواي للمفاوضات التجارية في ١٥ كانون الأول ١٩٩٣ حدثاً هاما بالنسبة للبلدان النامية ومن بينها البلدان العربية، حيث نتج عن هذه المفاوضات في المقام الأول التزامات أكيدة تعهد فيها ٢٤ بلدا مشتركا من البلدان النامية والمتقدمة بإجراء تخفيضات كبيرة في التعريفات الكمركية والتدابير غير الكمركية، وبتخفيض الدعم في القطاع الزراعي والحواجز امام التجارة في الخدمات، وسوف تعمل تدابير تحرير التجارة هذه إلى تحسين فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، وهو أمر هام بالنسبة للبلدان التي قامت بإصلاحات اقتصادية كلية وهيكلية بغية زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد.

كما وفرت جولة أورغواي إمكانية الاستناد إلى قواعد مأمونة بصدد دخول الأسواق العالمية، وذلك بتقوية وتوسيع نطاق الضوابط والإجراءات والمؤسسات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن شان هذه التحسينات النظامية التي تحمي الضعيف وتكبح جماح القوي، إن تعود بالنفع على البلدان العربية الصغيرة. وفي حقيقة الأمر، شارك العديد من البلدان العربية والبلدان النامية الأخرى مشاركة كاملة في (الكات) تعبيرا عن التغييرات نحو مزيد من التوجه نحو اقتصاد السوق وتأييدا للتحسينات النظامية الناتجة عن جولة أورغواي.

ومن الممكن التوقع بأن تنفيذ اتفاقيات جولة اورغواي سيسهم في توسيع التجارة الدولية وفي ارتفاع النمو الاقتصادي، وسيختلف توزيع المكاسب والخسائر من بلد لآخر خصوصا فيما يتعلق بالعناصر المتعلقة بالتوسع التجاري، وهذا ينطبق على البلدان العربية كما ينطبق على سائر بلدان العالم. وسيتوقف هذا التوزيع داخل مجموعة البلدان العربية على عوامل كثيرة منها القدرة العامة لقطاعاتها التجارية على الاستجابة للتغير وهيكل تجارتها من حيث السلع والبلدان الشريكة وميزانها التجاري الزراعي ونمط التفضيلات التجارية.

بالإضافة إلى إن التغيرات في نظام التجارة المتعددة الأطراف تنطوي على نتائج بالنسبة لسياسات البلدان العربية، وعلى هذه البلدان كي تحقق أقصى اثر موات إن تحقق تقدما أكثر في تعزيز قدرة اقتصادها الحقيقي على الاستجابة . ومن العناصر الرئيسية اللازمة لهذه الغاية إن تواصل تحرير أنظمتها الخاصة بالتجارة الخارجية والمدفوعات وتتخلص من الجمود في بنيتها الاقتصادية ويمكنها إن تدعم ذلك بتدابير تقوم على أساس قطاعي وتستهدف تسهيل التغييرات الهيكلية اللازمة التي تتفق مع الميزة النسبية للبلدان المعنية. كما إن في استطاعتها إن تتمتع إلى أقصى حد من العضوية في النظام المعدل للتجارة المتعددة الأطراف إذا قامت في الوقت المناسب باتخاذ تدابير تعزز شفافية أنظمتها التجارية وقابليتها للتنبؤ.

وبالرغم من المنافع التي تترتب على تحرير السوق ، هناك اعتراف واسع النطاق بأن البلدان العربية يحتمل إن تواجه نوعين من الآثار المعاكسة: أولا، يحتمل فقدان المعاملة التجارية التفضيلية التي تتمتع بها صادرات البلدان العربية في أسواق الدول المتقدمة ، ولاسيما الاتحاد الأوربي ، نتيجة للتخفيضات في التعريفات الكمركية الناتجة عن جولة أورغواي، أما الآخر فيتعلق بالأثر السلبي للارتفاع المحتمل في أسعار الغذاء نتيجة لأثر تخفيض الدعم في قطاع الزراعة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على وضع المدفوعات في البلدان العربية التي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء.

التوصيـــات: في عالم يرسم الأغنياء فيه قواعد اللعبة، وطالما إن تقوية مركز البلدان العربية في النظام الاقتصادي العالمي في مواجهة الأغنياء والمنافسين الآخرين يحتاج إلى وقت طويل، وبما إن التعايش بدرجة أو بأخرى، مع النظام الجديد أمرا لامفر منه، في مثل هذه الظروف لامناص أمام البلدان العربية من اتخاذ الإجراءات وسلوك السبل الآتية:

١) الفهم العميق للنصوص وما وراء النصوص، التي تضمنتها الاتفاقات الجديدة من جانب البلدان العربية وبالتعاون مع البلدان النامية الأخرى، من اجل أن تستطيع أن تتبين على وجه الدقة بالنسبة إلى كل موضوع، وماهية الفرص والإمكانات المتاحة لها من جهة، وطبيعة المخاطر والتحديات التي من المحتمل أن تواجهها من جهة أخرى، والتعرف إلى النواحي التي تتمتع فيها الدولة بمعاملة تفضيلية أو استثناءات خاصة.

٢) المتابعة الدقيقة لمدى التزام البلدان الأخرى وخصوصا المتقدمة، بالتزاماتها في النظام الجديد، ولمدى استجابتها للدعوة المتضمنة في الكثير من الاتفاقات والتفاهمات والقرارات الوزارية وإعلان مراكش، إلى تقديم معاملة متميزة وأكثر تفضيلا إلى البلدان النامية، وتقديم العون الفني والمالي الذي يساعدها على تلبية متطلبات النظام الجديد وزيادة مساهمتها في التجارة العالمية للخدمات. هذا فضلا عن الالتزام بتعويض البلدان الأقل نموا والبلدان النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء من الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

٣) رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الإنتاجية العربية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل والتمكن من اغتنام فرص فتح الأسواق في الخارج.

٤) ايلاء قضية البحث والتطوير التقني اهتماما ،سواء في الوحدات الإنتاجية الكبيرة أو من خلال تعاون الغرف والاتحادات الصناعية والتجارية وجمعيات رجال الأعمال والحكومة في إنشاء مراكز مشتركة للبحث والتطوير والاستثمارات والمعلومات في القطاعات المختلفة.

٥) العمل الجاد من اجل بناء القوة الاقتصادية والتكنولوجية العربية ، قطريا وجماعيا، وإعادة هيكلة الاقتصادات العربية بهدف تقليل اعتمادها على الخارج من جهة أولى واكتساب مزايا نسبية للتمكن من التصدير وتحسين موقعها في نظام تقسيم العمل الدولي، والمهم في هذا الصدد التأكيد على العمل العربي المشترك الذي يبقى رحبا فسيحا يتسع لدرجات متنوعة من التعاون الاقتصادي القائم على مصلحة الأطراف المشاركة فيها.

٦) دعوة البلدان العربية لتشجيع المبادرة الفردية وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور اكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوسيع قاعدة الإنتاج والارتقاء بنوعيته، وتقليل تكلفة الإنتاج، واشتراك القطاع الخاص في الدراسات المتعلقة بالآثار المتوقعة لاتفاقية (الكات) على الإنتاج وقطاع التصدير بصورة خاصة.

٧) توعية المواطن العربي من خلال مختلف وسائل الإعلام المتاحة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات غير العربية لما لذلك من أهمية في دعم المنتج العربي.

٨) العمل على إنشاء وحدة مختصة في كل بلد عربي ووحدة على المستوى القومي للتعامل مع شؤون (الكات) وإعطاء المشورة اللازمة.

٩) أهمية تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين البلدان العربية والبلدان النامية وخاصة الإسلامية منها، من اجل تعزيز القوة التفاوضية لها في إطار المفاوضات وتقليل السلبيات وتوسيع المكتسبات ولاسيما في قطاع الخدمات.

١٠) لابد للبلدان العربية أن تعي خطر السوق الشرق أوسطية التي يدور البحث حول إنشاءها وتضم البلدان العربية و(إسرائيل) وتركيا وإيران، وهي مطب يجر البلدان العربية لمخاطر جمة، إذ انه يبقى ل (إسرائيل) مزايا نسبية على جميع الأصعدة مما يفسح لها المجال لأن تكون أداة الاتصال بين هذه السوق والعالم في شتى القطاعات والمجالات وتغزو أسواق العالم العربي عن طريق تحرير التجارة من كل القيود الكمركية وغير الكمركية. وقد ابتدأت (إسرائيل) المسيرة على هذا الطريق في مؤتمر الدار البيضاء.

وأخيرا يجب القول انه إذا كانت البلدان العربية مؤمنة حقاً بمزايا اتفاقية (الكات) لناحية تحرير التجارة الخارجية وانتقال رؤوس الأموال بين بلدان العالم، فان من واجبها أن تمارس هذه القناعة على مستوى الوطن العربي أولا، وهنا تبث الروح في الأمل القديم المتجدد في إقامة تكتل اقتصادي عربي وهو السوق العربية المشتركة، فلدى البلدان العربية مجتمعة القدرة على كفاية الإنتاج الغذائي، ولديها الموارد الطبيعية الغنية في هذا المجال، وأرضا طيبة تمتد مساحتها على طول ارض السودان خاصة وفي العراق والمغرب وتونس وسوريا وغيرها، فننتج ما يكفينا من الغذاء داخل وطننا، نأكل مما نزرع ونلبس مما ننسج دون الحاجة إلى وضع سيادتنا تحت رحمة من يطعموننا ونحن القادرون.

أن المأزق العربي الحالي لايكمن في المواثيق بل في غياب الإرادة السياسية وفي من بيدهم وحدهم صنع القرار ومن يجهل أو يتجاهل القواعد التي يتبعها غيرنا لبناء عملهم الجماعي. فهل لنا في الإرادة السياسية العربية المؤمنة بالوحدة الاقتصادية، على الأقل، قرارا وموقفا لإتباع قواعد العمل الجماعي المثمر الواعد، وتنفيذه دون إبداء الذرائع للتأجيل حين لايحتمل الوضع أي تأجيل، ومن يبقى خارج الأحداث ماله التهميش.

المصـــــــــادر

١) أيان جولدين ، مايلين خير الله، ، دورة أورغواي والتجارة الدولية في المنتجات الزراعية وآثارها على البلاد العربية، في ندوة: اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، الكويت ١٧-١٨ ك٢ ١٩٩٥.

٢) انعكاسات اتفاقية الكات على الاقتصادات العربية، في مجلة المصارف العربية، العدد ١٧٢، المجلد ١٥، نيسان ١٩٩٥.

٣) بابكر محي الدين إبراهيم ، اتفاقية الكات وآثارها السلبية على اقتصاديات الدول النامية، في مجلة: المصارف العربية، العدد ١٥٨، المجلد ١٤ ، شباط ١٩٩٤، بيروت.

٤) برهان الدجاني، اتفاقية الجات والعمل العربي المشترك، في مجلة: أوراق اقتصادية، اتحاد الغرف العربية ،العدد ١١، آب ١٩٩٥، بيروت.

٥) برهان الدجاني ، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وآثارها على الاقتصادات العربية، في مجلة: أوراق اقتصادية، اتحاد الغرف العربية، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٩٦، بيروت.

٦) بول شابرييه وآخرون، النتائج الممكنة لدورة أورغواي بالنسبة للبلدان العربية: تحليل عام، في ندوة: اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، الكويت ١٧-١٨ ك٢ ١٩٩٥.

٧) جسيوس سياد ، نتائج اتفاقية دورة أورغواي، في ندوة: اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت ١٧-١٨ ك٢ ١٩٩٥.

٨) جلين هاريسون و آخرون، التقدير الكمي لنتائج جولة أورغواي، في مجلة: التمويل والتنمية، صندوق النقد والبنك الدولي، العدد ٤، المجلد ٣٢، كانون الأول ١٩٩٥.

٩) جمال زروق ، آثار دورة أورغواي على البلاد العربية، في ندوة: اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت ١٧-١٨ ك٢ ١٩٩٥.

١٠) حميد الجميلي ، الآثار الاقتصادية المتوقعة للكات عالميا وعربيا، في مجلة: آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة في وزارة الثقافة والإعلام، أيلول ــ ت١ ١٩٩٦، السنة الحادية والعشرون، بغداد.

١١) رفعت صدقي النمر ، العرب ــ((الجات))- والزلزال الاقتصادي الجديد (الجزء الثاني)، مجلة المصارف العربية ، العدد ١٨٥، المجلد ١٦، أيار ١٩٩٦، بيروت.

١٢) سعيد النجار ، نحو نظام تجاري دولي مفتوح، في ندوة : اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت ١٧-١٨ ك٢ ١٩٩٥.

١٣) صندوق النقد الدولي (I.M.F International Statistics)، أعداد مختلفة من الإحصائيات المالية والدولية.

١٤) عدنان الهندي ، تأثيرات ((الغات)) على تجارة وإنتاج الخدمات المصرفية والمالية في الوطن العربي، في مجلة: المصارف العربية ، بيروت، العدد١٦٦، المجلد ١٤، تشرين الأول ١٩٩٤.

١٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، النشرة السادسة عشرة، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦.

١٦) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الجات على تجارة السلع الزراعية العربية، في مجلة: تجاريس (التجارة الإسلامية)، المغرب، العدد ٤١، نيسان ١٩٩٥.

١٧) ناهيد كرماني ، و روبا شاندا ، دورة أورغواي والتجارة الدولية في المنسوجات والملابس، في ندوة: اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت ١٧-١٨ ك٢ ١٩٩٥.

١٨) نبيل حشاد، الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد ٤٢، أيلول ١٩٩٤، الكويت.

١٩) النشرة الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد العربي، العدد الأول، السنة الثانية، شباط ١٩٩٦.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.